تطابق الجنس في اللغة العربية وإشكالاته

سهام كرواني
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب
كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس
المغرب

ملخص المقال

يطرح المقال؛ عددا من التساؤلات المتعلقة بقاعدة التطابق التي تعد من أهم القواعد الصرف تركيبية التي تحكم التركيب، وتتداخل فيها مستويات اللغة صرفا وتركيبيا ودلالة، ما يجعلها تؤدي دورا وظيفيا يمكن المتعلم من الإمساك بناصية اللغة، وبالتالي التمكن من الكفاية اللغوية.

هذه القاعدة تكتسب عند الطفل بسلاسة في لغته الأم، لكنها تطرح تحديا حقيقيا أمام متعلم اللغة عامة، وفي اللغة العربية يطرح حتى أمام أبنائها، باعتبارها تتخذ مكانا وسطا حسب تصور "عبد القادر الفاسي الفهري" بين اللغة الأم (الدارجة) وبين اللغة العربية المعتمدة في التدريس.

وينطلق البحث من الفرضية التالية: "معرفة التطابق وتشابكات سماته والبحث في الإشكالات المتعلقة به (ومن أهمها التطابق في الجنس) يساهم في بناء وعي نحوي لدى معلم اللغة العربية وبالتالي متعلمها؛ وقبلهما مصممي البرامج والمقررات من خلال نقل ديدكتيكي يراعي ما سبق"

يدافع البحث على ضرورة إعادة النظر والتجديد في وصف هذه القاعدة حسب المقاربات اللسانية الحديثة، لذلك، يتطرق المقال لوصف قاعدة التطابق؛ من خلال تعريفه، وعرض أنماطه، ثم عرض لهندسة سماته، والإشكالات التي تطرحها هذه القاعدة؛ بالتركيز على التطابق في الجنس، خاصة سمة المؤنث التي تخلق مشاكل في توزيعها حسب أنواع المؤنث في اللغة العربية كما وردت في النحو العربي القديم.

تقديم

يعد الجنس من مكونات التطابق، و أحد أهم مقومات النظام اللغوي بكل مكوناته، لما له من تأثير كبير في تحقيق الانسجام والترابط بين العناصر اللغوية المتلازمة في التركيب، وذلك من خلال عدد من السمات التي تشكل مظاهر التوافق بينها، ومن السمات التي يتحقق عبرها الجنس عند التطابق نجد: [+مؤنث]، [+مذكر]، وسمة اختيارية [+مذكر و +مؤنث] باعتبار وجود أسماء تذكر وتؤنث.

ما يخلق تعارضا يقع غالبا في الكلام بين مقتضيات النظام اللغوي وبين مطالب الاستعمال، مما يؤدي إلى حدوث لبس بين هذه العناصر في التعبير عن الجنس.

وقبل تناول الإشكالات التي يطرحها الجنس كمكون من مكونات التطابق، سنعرض لماهية التطابق بشكل عام، ولأنماطه وهندسة سماته ،كما جاء في الوصف اللساني الحديث (اللسانيات التوليدية)، و سنخص أساسا الجنس، ثم سنتناوله كما وصف في النحو القديم، لأن مدارسنا لا زالت تحتفظ بهذا الوصف في مقرراتنا الدراسية، لنقف عند أهمية المعرفة بنتائج اللسانيات الحديثة ومدى تجدد وتطور الدرس اللساني النظري

1.التطابق، تعريفه، أنماطه وهندسة سماته

1.1.تعريف التطابق

"التطابق هو ظاهرة نحوية موجودة في العديد من اللغات، ونقول إن اثنين أو أكثر من الأشكال اللغوية تتطابق، عندما يتشابهان في الجنس أو العدد أو الشخص..."[1]

ننطلق من هذا التعريف الأولي؛ للقول بأن التطابق هو ظاهرة تعرفها العديد من اللغات الطبيعية، وهي ظاهرة نحوية، لأنها تلمس معظم مكونات اللغة، صرفا وتركيبا ودلالة، وتتحكم بشكل كبير في تأليف الكلام وبناء الجمل، والتطابق يفرض ما يلي: "يتطلب القيد النحوي أنه إذا كان للكلمة صورة خاصة، فإن الكلمات الأخرى الموجودة في نفس التركيب يجب أن تأخذ صورة مطابقة" ومعناه أن التطابق يتطلب أ) تركيبا ب) عنصرا مصدرا وعنصرا هدفا ج) ونسخة مادية لبعض السمات من المصدر إلى الهدف (نادية العمري. 2008)[2]

مما سبق؛ فالتطابق بوصفه العلاقة بين عنصرين أو بين مكونين في التركيب، هذه العلاقة التي أساسها وجود سمات مشتركة بين هذين المكونين (الفعل وفاعله أو الصفة وموصوفها)، وهذه السمات تكون من نوع الجنس أو العدد أو الشخص، إضافة إلى الإعراب والتعيين. بهذا؛ فالتطابق يتحقق حينما توجد مصفوفة من السمات في أ، ومصفوفة من السمات في ب، هذه السمات (الشخص، الجنس، العدد، الإعراب...) تحمل نفس القيمة، أي: أن هناك اشتراك في السمات أولا، وفي قيم هذه السمات ثانيا، ثم اتجاه التطابق[3].

حيث يأتي أ حاملا للسمات أو لقيم السمات، وب يستنسخ أو يرث هذه السمات الواردة في أ؛ أي إذا كان أ مذكر فإن ب يكون مذكرا مثلا، وإذا كان أ منصوبا يكون ب منصوبا أيضا...

ونجمل؛ بتعريف ل "عبد القادر الفاسي الفهري" عن التطابق بقوله: "نقول إن عبارتين في حالة تطابق إذا كانت بعض سماتها متضارعة بمقتضى تعالق معين"[4]، وظاهرة التطابق كما وصفها "الفاسي الفهري" نسق له ثلاث مكونات: العبارات المتطابقة، السمات محل التطابق، المجال الذي ترد فيه العبارتين.

التطابق بين الفعل والفاعل و التطابق بين الصفة والموصوف؛ هو التمييز الأكثر تداولا من حيث المجالات التي يرد فيهما التطابق، ويورد "عبد القادر الفاسي الفهري" تمييزا بين أنماط التطابق، أكثر شمولا تدقيقا على الشكل التالي:

– النمط الأول؛ وهو نمط داخلي يميز فيه " الفاسي الفهري"[5] بين ثلاثة أنماط تطابق متمايزة، وذلك حسب طبيعة العبارات المتطابقة والمجال والسمات، ويفترض كمستوى للتمثيل من أجل تحديد هذه المجالات، البنية الوظيفية، لا البنية المكونية، ومن تم، فمجال النمط الأول للتطابق، هو النواة الوظيفية الصغرى، وهي البنية الوظيفية التي تحوي احتواء أدنى الحمل والوظائف التفريعية المتصلة به، ونماذج هذا النمط أساسا هي كالتالي:

مطابقة الفعل لفاعله (جاءت البنات)، مطابقة الصفة لموصوفها (زيد مريضة أمه/ التقيت برجل مريضة أمه)

مطابقة الأسوار أو ما يشبه الأسوار (كالعدد) لمفعولاتها (جاء ثلاثة رجال/ جاءت ثلاث نسوة)

(جاء كل الرجال)

–النمط الثاني من التطابق؛ وهو نمط يقع في مجال أوسع، ويشمل الوظائف غير التفريعية كالملحقات مثل: الحال والتمييز والظرف، والنعوت. ويكون نتيجة للربط العائدي المحلي في مجال النواة الوظيفية، التي تضم ملحقات غير معمول فيها مباشرة من طرف الحمل بمقتضى تفريعه المعجمي، وإنما تتعالق معه بصفة غير مباشرة لأنها تتضمن ضميرا يراقب أحد موضوعات الحمل (لقيت زيدا يلعب/ لقيت زيدا راكبا).

– النمط الثالث؛ ومجاله أوسع من النمط الثاني، أي أوسع من النواة الوظيفية، وهو يتقاسم بعض الخصائص مع النمط الثاني، مثلا: السمات المعنية فيهما هي السمات الضميرية أو الإحالية، والعبارات المتطابقة من نفس الصنف، واتجاه التطابق من عبارة محيلة خارج النواة الوظيفية الصغرى إلى عبارة محيلة داخلية مع استثناء الحال.

1. 2. هندسة سمات التطابق

يتحقق التطابق من خلال خمس سمات، هي الجنس والعدد والشخص والإعراب والتعيين:

الشخص:(+متكلم) (+مخاطب) (+غائب) وهذه السمات غالبا تتحقق في شكل ضمائر تدل على الشخص.

وفي الفعل: تعد سمة الشخص سمة شكلية فيه وليست أصلية كما في الاسم، فهي تسند إليه بمجرد دخوله البنية الإعرابية، فلفظ الفعل لا يعبر به عن الإفراد أو التثنية أو الجمع، والجمع في الفعل "يقومون" مثلا هو للدلالة على الشخص الجمع الغائب في الاسم الفاعل لا في الفعل.

الإعراب:(الرفع) (النصب) (الجر)

اللغة العربية من اللغات الإعرابية التي يتحقق فيها الإعراب صرفيا، ويتمظهر في صرفيات مختلفة، والشائع أن إعراب الرفع تحققه الضمة، والجر تحققه الكسرة، والنصب تحققه الفتحة. وهذا صحيح بالنسبة للاسم المفرد العادي، أما الاسم المثنى أو الجمع تحققه صرفيتان مختلفتان، وهي الألف(للرفع) والياء الساكنة المسبوقة بفتحة (للجر والنصب) في المثنى، والواو (للرفع) والياء (للجر والنصب) في الجمع)، وإعراب الاسم في اللغة العربية مثاله:

قام المعلمُ/ المعلّمَانِ/ المعلمونَ رأيت المعلمَ/ المعلّمَين/ المعلّمِين مررت بالمعلمِ/ بالمعلّمَينِ/ بالمعلّمِينَ[6]

في حالة المفرد؛ تتغير الحركة الإعرابية بحسب العوامل الداخلة عليه، بين الرفع والنصب والجر، ولا تنصهر سمتي العدد والإعراب في علامة واحدة؛ فسمة الإعراب تتغير ولا تتغير معها سمة العدد

في حالة غير المفرد، تكون هناك علامة واحدة ينصهر فيها الإعراب والعدد في حالة الرفع، أما في حالة النصب والجر فيشتركان في علامة واحدة؛

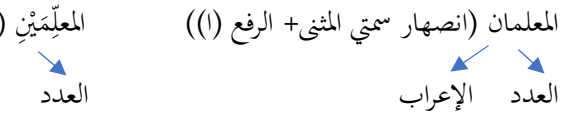

وفي سمة الجنس، نجد اختلافا ؛ حيث تكون هناك لاحقة خاصة بالاسم لا تنصهر مع الإعراب، وتتمثل في الضمة والكسرة اللتان تلحقان التاء الدالة على سمة التأنيث

قامت المعلمةُ/ المعلمتان/ المعلماتُ رأيت المعلمةَ/ المعلمتينِ/ المعلماتِ مررت بالمعلمة/ بالمعلمتينِ/ بالمعلماتِ (عبد الرزاق التورابي[7])

بالإضافة إلى أن اللغة العربية تعرف طبقات من الأسماء؛ فهناك أسماء تدخل ضمن الممنوع من الصرف حيث يتحقق فيها إعراب الرفع والنصب ولا يتحقق فيها إعراب الجر، وهناك جمع المؤنث السالم الذي يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة.

"ويمكن أن نميز، تبعا لهذا، بين نظامين من الإعراب: نظام ثلاثي عبارة عن حركات الإعراب الثلاث سواء كانت ظاهرة أو مقدرة، ونظام ثنائي تتحقق فيه حركتان (أو حرفي مد) فقط"[8]

. الأسماء التي تتصرف في النظام الثلاثي (المفرد، جمع التكسير الذي ليس على صيغة منتهى الجموع)

. الأسماء التي تتصرف في النظام الثنائي (الجمع السالم، المثنى، الممنوع من الصرف)

وعلى هذا الأساس تطرح سمة الإعراب مشاكل في علاقتها بالتطابق كقاعدة صرف تركيبية يقوم على أساس نقلها ديدكتيكيا، بناء الكفاية اللغوية عند المتعلمين، ففي الإعراب يحقق الرفع والنصب بالضمة والفتحة على التوالي، بينما الجر لا تحققه الكسرة كالمعتاد تحققه الفتحة في طبقة الممنوع من الصرف مثلا.

ووجود طبقات مختلفة من الأسماء يطرح تحديا أمام متعلم اللغة العربية، فمثلا الممنوع من الصرف علامة جره الفتحة بدل الكسرة، مثلا الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة "حمراء" عند دخوله التركيب "سيارةٌ حمراءُ" فالمثال يبين أن سمات التطابق بين الصفة والموصوف لم تتحقق كليا، فسمة الإعراب لم تنعكس في الصفة "حمراء" لامتناع هذا الاسم من الصرف.

العدد: (الإفراد) (التثنية) (الجمع) ويتحقق في الاسم، ونميز فيه بين اسم واسم، وبين اسم وصفة، وبين اسم وفعل في حالة تقدم الاسم على الفعل، وسمة العدد تعد من خصائص الاسم وهي جوهرية فيه أيضا، وتحدد في مدخله المعجمي، ومن خصائصه أن يفرد ويثنى ويجمع، وهذه السمة ليست أصلية في الفعل، بل تنعكس فيه عند دخوله البنية الإعرابية، فالفعل لا يعبر به عن الإفراد والتثنية أو الجمع، في الإفراد: «قام زيد" الفعل قام لا يعني أن زيدا قام مرة واحدة، بل يمكن أن يكون قام مرة واحدة أو يكون قام عدة

مرات، أي أن معناه ملتبس من حيث دلالته على العدد، و في الجمع: الفعل «يقومون" الفعل لا يدل هنا على الجمع، لأن الصرفة (ون) هي للدلالة على الجمع في الاسم الفاعل لا في الفعل.

وتطرح سمة العدد عدة تساؤلات، حيث نجد أن التطابق يتداخل فيه ماهو صرفي وتركيبي، وفي سمة الشخص نجد المستوى الصرفي أساسا، حيث يجب أن يطابق متعلم اللغة العربية بين الشخص المتكلم وبين الضمائر التي توافقه، وهذا يتطلب إضافة صرفة لكل فعل تطابق الشخص الذي يلازمه، وبين علامات التطابق والضمائر يطرح اختلاف كبير في الوصف، ما يتطلب مراعاة كل هذه التداخلات في بناء برنامج تعليمي للغة العربية.

"البنات ذهبن" (البنات: +غائب، +مؤنث، +جمع)

(ذهبن: + غائب، +مؤنث، +جمع)

المثال يقدم بنية تنعكس فيها كل السمات (الجنس والشخص والعدد)

"ذهبت البنات" (ذهبت: +غائب، +مؤنث، +مفرد)

(البنات: +غائب، +مؤنث، +جمع)

المثال يقدم بنية تنعكس فيها سمتي الشخص والجنس ولا تنعكس فيها سمة العدد، فالفعل ذهبت لا يعكس دلالة الجمع، أما الاسم البنات بخلافه يدل عليه، وكل هذه السمات سمات شكلية تنعكس في الفعل مرة واحدة، ولا يمكن أن تنعكس مرتين.

*نحن نكتبون

الجملة لاحنة لأن سمة الجمع تنعكس مرتين في أول الفعل وآخره، وتدل عليه السابقة (ن)التي تنصهر فيها سمة الجمع وسمة الشخص (متكلم. جمع)، واللاحقة (ون) التي تلتبس بين الدلالة على التطابق والدلالة على عائدية الضمير.

التعيين :(التعريف) (التنكير) وهو خاص بالأسماء في تطابقها مع الصفات.

إن هذه السمات كما رأينا تضم طبقة واسعة من المصفوفات، حيث تأتي كل مقولة معجمية، إضافة إلى سماتها المقولية (+اسم) (+فعل) حاملة لسمات نحوية وظيفية، كالجنس وقبول العد والجموع والشخص والتعريف...، ولكل مقولة معجمية معينة مجموعة سمات تختص بها.

وتتوزع كل هذه السمات وفق هندسة دقيقة، حيث نجد سمات أصلية، تختص بالأسماء وتتحدد في مدخلها المعجمي، وهي الجنس و الشخص والعدد والتعيين، أما في الفعل فتعد سمات الشخص والجنس والعدد سمات شكلية فيه وليست أصلية كما في الاسم، فهي تسند إليه بمجرد دخوله البنية الإعرابية.

2. الجنس وإشكالاته في اللغة العربية

1.2. الجنس مكون من مكونات للتطابق

الجنس:(+ مذكر) (+ مؤنث) ويختص أساسا بالأسماء والصفات والضمائر في علاقتها بالأفعال داخل التركيب.

وهي من السمات الأصلية التي تتحدد في مدخل الأسماء المعجمي، وبما أنها خاصة بالاسم، فهي ليست أصلية في الفعل، بل تنعكس فيه بمجرد دخوله التركيب أو البنية الإعرابية، فالفعل "نأكل" مثلا قد يدل على الجمع المذكر كما يدل على الجمع المؤنث وذلك حسب نوع الفاعل[9].

و الجنس ينعكس في الفعل من خلال لاصقة/ لاحقة (تاء التأنيث) والتي ترد بدون دور محوري معجمي، لأنها تتوزع مع فاعل محوري حيث لا يمكن اشتراك عنصرين في نفس الوظيفة المحورية[10]

هذه اللاصقة (التاء) ملتصقة بالأفعال، بعكس الأسماء حيث لا تعتمد قياسا للتمييز بين المؤنث والمذكر، لأن الجنس غير اشتقاقي لا يؤسس علاقة اشتقاقية بين الأزواج:

رجل / امرأة　　أسد / لبؤة　　ثور / بقرة

ليست هناك علاقة اشتقاقية ولا تعتمد هذه الأزواج الجذر نفسه.[11]

وفي الأسماء، يحدد الجنس بثلاث سمات، سمتان أساسيتان (+ مؤنث) (+ مذكر) وسمة اختيارية (+مذكر / + مؤنث) لوجود أسماء تذكر وتؤنث[12]، و تعكس اللغة العربية السمات الثلاثة للجنس في الأسماء، حيث نجد:

الأسماء التي تؤنث، وتلتصق بها لاحقة عبارة عن علامة للتأنيث (التاء) : فاطمة، امرأة، تفاحة، مائدة...

الأسماء المذكرة: الأسماء التي لا تحمل علامات التأنيث

الأسماء التي تذكر وتؤنث ومنها: الطريق، السوق، العنق، العسل، السكين، الدلو...

و ما نلاحظه أن تصنيف الأسماء بين التذكير والتأنيث يعتمد علامات التأنيث، بالرغم من أن الجنس في التطابق غير اشتقاقي، ومعجمي وجوهري فيه، ولا يمكن اعتماد اللاصقة (التاء) في التمييز بين المذكر والمؤنث حسب التصنيف أعلاه. وعلى العكس يحتاج الفعل لعلامة التأنيث لأن الجنس غير معجمي فيه، لذلك تلتصق التاء بالفعل كعلامة للتأنيث عند دخوله التركيب.

لكن؛ يطرح الجنس في الفعل تساؤلا بخصوص التصاق تاء التأنيث به عند دخوله التركيب مسندا إلى فاعل لا يطابقه؛ كما في المثال:

جاء الرجال/ جاءت الرجال / جاءت الأعراب

فكيف يمكن تفسير هذا التداخل ؟

نلاحظ أن تاء التأنيث التصقت بالفعل رغم أن الفاعل مذكر، باعتبار سمة التأنيث تنعكس في الفعل إذا دخل التركيب، ليتم التطابق داخل هذا النمط، وبذلك تقع المخالفة بين ما يقتضيه النظام اللغوي وما يتطلبه الاستعمال. وفيما يلي سنتناول نظرة النحو القديم للجنس وكيف وصف قضاياه.

2.2. الجنس في النحو القديم

يمكن بسط علاقة اللغة العربية بمكون (الجنس) حسب وصف النحاة القدماء، كالتالي:

فيما يخص أساسا أنواع المؤنث في الأسماء؛

باعتبار لفظه ومعناه؛

1. **باعتبار لفظه**، يقسم المؤنث إلى: **مؤنث معنوي** (ما دل على مؤنث حقيقي وليس به علامة تأنيث نحو هند)، **مؤنث لفظي** (ما دل على مذكر ولحقته علامة التأنيث نحو حمزة)، **مؤنث لفظي معنوي** (ما دل على مؤنث حقيقي واتصلت به تاء التأنيث نحو فاطمة)

2.**باعتبار معناه**، يقسم إلى مؤنث حقيقي، ومؤنث مجازي، **مؤنث حقيقي** (ما دل عل مؤنث حقيقي من إنسان أو حيوان، نحو امرأة. بقرة...) **مؤنث مجازي** (ما دل على مؤنث غير حقيقي وعاملته العرب معاملة المؤنث نحو دار. عين. نار. سماء)، و مع هذا الالتباس في تصنيف المؤنث في اللغة العربية، فإن الأمر يزداد تعقيدا، عندما يقف المتعلم أمام كل هذه التنوعات وكيفية ضبطها، وهذا ما يجب أن يراعى في بناء تصور حديث لقاعدة التطابق وكيفية نقلها في البرامج التعليمية.

علامات التأنيث

يعرف (ابن يعيش) الأسماء بأنها: " تدل على مسميات تكون مذكرة ومؤنثة، فتدخل عليها علامة التأنيث علامة على ذلك" وعلامات التأنيث متعددة من بينها؛

ألف التأنيث الممدودة نحو: سمراء صحراء سراء ضراء...

والألف المقصورة نحو الألف المقصورة نحو كبرى، صغرى، حبلى، بشرى...

وأقواها التاء ؛ وقد سماها النحاة بهاء التأنيث[13] للتمييز بين المركبات الاسمية والمركبات الفعلية، وتحقق بحرف متصل بالأسماء المعجمية، نحو: طاولة، سيارة، كبيرة واسعة، ضيقة...، وتلتبس هذه العلامة أحيانا بين الدلالة على المذكر والدلالة على المؤنث، حيث نجد مثلا أسماء من قبيل: عنترة، خليفة، عبيدة، طلحة، أسامة، حمزة...، "وتكون الأسماء في العربية، إما على صورة المؤنث أو على صورة المذكر، وبالتالي فهي تتطلب صفات مؤنثة أو مذكرة على التوالي، لكن هناك عدد قليل من الأسماء المفردة التي تكون مؤنثة بواسطة صورتها ولها إحالة على المذكر، مثل خليفة، وداهية...وهذه الأسماء تتطلب تطابق المذكر. وهناك أيضا بعض الصفات المذكرة بصورتها ولكن لها إحالة على المؤنث، مثل: حامل، طالق"[14]

وفي بعض الصفات الدالة على المؤنث؛ تهمل هذه التاء، فنجد مثلا: طالق، حامل، حائض، طامث...، ويستند (الفراء) في الحالة الأخيرة إلى أنها صفات خاصة بالمؤنث لا حظ فيها للمذكر، وبالتالي لا تحتاج هذه الصفات لتاء التأنيث.

وضمن الصفات؛ نجد أن التأنيث (إضافة إلى العلامات السابقة) يرد أيضا على بعض الصيغ، حيث يستند في فهم دلالة التأنيث إلى معنى الكلمة لا إلا لفظها، وقد تتساوى هذه الصيغ في الدلالة على المذكر والمؤنث حسب الموصوف الذي يسبقه نحو:

فعول، مفعال، فعيل...

امرأة/ رجل صبور

امرأة/ رجل مذكار

امرأة/ رجل قتيل...

ومن الوارد أن ترد هذه الصفات ملتصقة بتاء التأنيث أو الهاء كما سماها النحاة القدماء، كأن نجد مثلا:

امرأة قتيل/ امرأة قتيلة

و صرفت "قتيلة" إلى "قتيل" للدلالة على أن الأولى "القتيلة" معلومة بينما االثانية "قتيل" تدل على أنها مبنية للمجهول.[15]

من الملاحظ في الأمثلة أن تصنيف الجنس في المقولات المعجمية يعتمد على دلالتها ولا تتحكم فيه البنية الصرفية أو التركيبية، لذلك يقع اللبس في إسناد هذه السمة، وفيما يلي الإشكالات التي يطرحها أمام متعلم اللغة العربية.

3.2. إشكالات الجنس في اللغة العربية

إن تصنيف الأسماء في اللغة العربية حسب الجنس، يطرح مجموعة من الإشكالات من حيث تطابق المقولات المعجمية التي ترد ضمن الأنماط الثلاثة للتطابق، فهل يفهم المتعلم هذا الاختلاف بين مؤنث يحمل العلامة كفاطمة، وطاولة، وبقرة...، و بين مؤنث لا يحملها كهند و طريق وسوق وعنق...، وبين المذكر الذي يحملها كأسامة، خليفة، حمزة...؟ وكيف يفسر انعكاس الجنس وعدمه عند دخول هذه الأصناف من الأسماء للتركيب؟

وهذه من الإشكالات المطروحة أيضا بخصوص الجنس؛ كونه معجمي في الأسماء، و ينعكس في الأفعال عند دخولها التركيب، ويظهر خاصة من خلال علامة وهي: تاء التأنيث الساكنة التي لا محل لها من الإعراب والتي ترد بدون دور محوري معجمي، لأنها تتوزع مع فاعل محوري حيث لا يمكن اشتراك عنصرين في نفس الوظيفة المحورية، كقولنا:

كتبت فاطمة

*كتبت محمد

البنية الأولى صحيحة في حين أن الثانية لاحنة. وهذا ما يفهمه المتعلم، حيث يتطابق الفعل وفاعله في الجنس، لكن هذه العلامة قد تظهر في التركيب بشكل لا يحقق التطابق بين هذين العنصرين؛ حيث نجد مثلا :

جاء الرجل / جاء الرجلان / جاء الرجال / جاءت الرجال

جاءت البنت / جاءت البنتان / جاءت البنات

ونقول

تكتب البنات / البنات يكتبن / البنات تكتبن

قالت الأعراب

بكى الرجال / بكت الرجال

إن الأمثلة تبين بوضوح اللبس الذي يعرفه مكون الجنس ضمن قاعدة التطابق، وبالتالي اللبس الذي قد يحصل عند متعلم اللغة العربية والذي سيخلق تعثرا في امتلاكه للكفاية اللغوية، خصوصا وأن قاعدة التطابق بكل مكوناتها، لازالت تتواجد بالمقررات المدرسية بالوصف التقليدي الذي رافق قواعد اللغة العربية لفترة من الزمن، فهل الوصف التقليدي لتوزيع وانعكاس سمات الجنس على باقي المقولات المعجمية كاف تفسيريا لخلق تمثل واضح لهذه المسألة ولقاعدة التطابق بشكل عام؟ أم وجب استثمار الوصف اللساني الحديث، الذي عرضنا لجوانب منه في المحور الأول من المقال.

خاتمة

عرضنا في هذه الورقة؛ للإشكالات التي يطرحها الجنس كمكون من مكونات التطابق، وقد توقفنا أولا عند تعريف التطابق وأنماطه وهندسة سماته، مع التركيز على الجنس كمكون يخلق لبسا في إسناده للأسماء، و في الأفعال عند دخولها التركيب، ما يحتم ضرورة البحث في هذه الإشكالات، و تحديد الدرس اللغوي على مستوى المدرسة، باستثمار نتائج البحث اللساني الحديث.

الهوامش:

[1] « Agreement is a grammatical phenomenon that exists in many languages. Two or more forms are said To agree when they are alike in gender, number, case, or Person »[1] Linguistic A(alexandra morales)

[2]. نادية العمري، تركيب الصفات في اللغة العربية، دراسة مقارنة جديدة، دار توبقال للنشر. الطبعة. الأولى ص.20 2008

[3]. نادية العمري، أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة 2018، مطبعة: شمس برينت

[4].عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الثاني، ط. الأولى، 1985، ص.132

[5] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نفسه ص. (140 132.133.139)

[6] . عبد الرزاق تورابي، مجلة أبحاث لسانية، الإعراب في الوجيهة صرف-تركيب، العدد 28/27، دجنبر 2010، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، جامعة محمد الخامس السويسي.

[7] .تجدر الإشارة إلى أن المعلومات و الأمثلة مقتبسة من مقال عبد الرزاق التورابي المحال عليه أعلاه

[8] .أبحاث لسانية، الإعراب في الوجيهة صرف-تركيب، العدد نفسه.

[9] . تجب الإشارة إلا أن مصدر جل المعلومات الواردة عن ظاهرة التطابق من محاضرات للأستاذة نادية العمري.

. نادية العمري: أستاذة التعليم العالي بكلية علوم التربية جامعة محمد الخامس، منسقة ماستر تديسية اللغة العربية بنفس الكلية، مختصة في اللسانيات العربية المقارنة واللسانيات التعليمية والمجتمعية.

[10] الحسن السعيدي. ص 256

[11] الحسن السعيدي ص 259

[12] نفسه ص 257

[13] الفراء، المؤنث والمذكر

[14]. نادية العمري، أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة طبعة 2018، مطبعة. شمس برينت، ص. 89

[15] الحسن السعيدي ص 256